



PROVISIONAL

S/PV.2953
7 November 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٦/٠٠

(الولايات المتحدة الامريكية)	السيد بيكرينغ	الرئيس :
		الاعضاء :
السيد فورونتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
السيد تاديسي	اثيوبيا	
السيد مونتيانو	رومانيا	
السيد بغبني اديتو نزنغيا	زائير	
السيد لي داويو	الصين	
السيد بلان	فرنسا	
السيد تورنود	فنلندا	
السيد فورتييه	كندا	
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا	
السيد انيت	كوت ديفوار	
السيدة كستانيو	كولومبيا	
السيد رجالي	ماليزيا	
	المملكة المتحدة لبريطانيا	
السيد ديفيد هاناي	العظمى وايرلندا الشمالية	
السيد الاشطل	اليمن	

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠إقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة (S/21830)

تقرير مقدم الى مجلس الامن من الامين العام وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) (S/21919)

و Add.1 و 2 و 3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة فسي

الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الاردن واسرائيل والامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والهند ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . وأدعو مراقب فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) والسيد أريدور (اسرائيل)

والسيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) والسيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية)

والسيد عمير (باكستان) والسيد محيي الدين (بنغلاديش) والسيد اسكين (تركيا) والسيد

غزال (تونس) والسيد بن جمعة (الجزائر) والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

الليبية) والسيد القتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد علي (السودان) والسيد

الانباري (العراق) والسيد النعمة (قطر) والسيد الصباح (الكويت) والسيد موسى (مصر)

والسيد حسبي (المغرب) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد ولد محمد

محمود (موريتانيا) والسيد مينون (الهند) والسيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد

المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة

المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس
بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند
المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ،
دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا
للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد مكاوي (لبنان) المقعد المخصص له الى جانب
قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره

في البند المدرج على جدول أعماله . أمام الأعضاء تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الوارد في الوثيقة S/21919 و Corr.1 و Add.1-3 . أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقتين S/21926 و S/21928 وهما رسالتان مؤرختان في ٢ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ على التوالي ، موجهتان إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة ، وإلى الوثيقة S/21920 وهي رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة . المتكلم الأول هو ممثل فلسطين ، وأعطيه الكلمة .

السيد القدوة (فلسطين) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بداية أن أتقدم

اليكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس الموقر خلال هذا الشهر ، ونحن نتمنى لكم النجاح الكامل في العمل الكبير المناط بكم . ونود بهذه المناسبة أيضا أن نعبر عن شكرنا لسفكم سعادة سفير المملكة المتحدة على الطريقة التي أدار بها شؤون المجلس خلال الشهر المنصرم .

لقد تلقينا ، في البعثة الدائمة المراقبة لفلسطين لدى الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام المقدم وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) ، والمحتوي لاستنتاجات الأمين العام حول وسائل وتدابير توفير الحماية للفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، تلقيناه بلهفة شديدة يبررها المعاناة الدائمة لشعبنا من ذلك الاحتلال الاسرائيلي البغيض والتي كانت آخر مظاهرها القمع غير المحتمل الذي قامت به سلطات الاحتلال ضد أهلنا في قطاع غزة خاصة في مدينة بيت حانون البطلة . هذا القمع الجنوني الذي نتجت عنه ٧٠٠ إصابة بين أهلنا في كل موقع من القطاع . ويبرره أيضا أمل الشعب الفلسطيني بأكمله بأن تقوم الشرعية الدولية ممثلة بالأمين العام وبمجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من إجراءات لحفظ أرواح أهلنا وحمايتهم في حياتهم اليومية ، واتخاذ مايلزم لدفع عجلة الأمور باتجاه الحق والعدالة نحو حق شعبنا في تقرير المصير

وممارسة السيادة ، نحو السلام ونحو تحقيق تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين . نأمل في كل ذلك ، لعل العالم يثبت تكامل ووحدة مبادئ الميثاق والقانون الدولي ، ولعل الأمم المتحدة ، ومجلس أمنها ، خاصة أعضائه الدائمين ، قادرين على استخدام نفس أداة القياس لحل المشاكل المختلفة في عالمنا الواحد . ما أعظمه من عالم ، ذلك الذي يتحقق نتيجة انتصار الحق والعدالة وانتصار قيّم الانسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

نحن نعلم الآن ، إننا لم نكن مخطئين في وضع أملنا في جزء من المنظومة الاممية ، وهو الامين العام ، وكلنا رغبة أن لا نكون مخطئين في وضع أملنا في جزء آخر ، وهو مجلس الأمن ، لقد قام الامين العام بعمل كبير من خلال تقريره الحالي الوارد في الوثيقة S/21919 . مقدما بذلك التقرير الثاني في أقل من ثلاث سنوات حول وسائل وتدابير حماية الفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، مكمل الجزء الاول من عمله والوارد في الوثيقة S/19443 .

لقد قلنا سابقا أمام مجلسكم الموقر أنه ليس صحيحا من قبل المجلس أن يرمي بمسؤولياته على عاتق جهات أخرى حتى لو كانت الامين العام للأمم المتحدة . وبالرغم من أن الامين العام كان قادرا على النهوض بالمسؤولية وأنه لم يكن ممكنا إلا أن يعيد المسؤولية ، ولو بجزء منها ، الى الجهة المسؤولة وهي مجلس الأمن من خلال تصوير دقيق للوضع وطرح مسؤول وصحيح للخيارات المختلفة الممكنة ، ولكن دون توصية مباشرة ، فالامر متروك للمجلس لكي يختار من ضمن الخيارات المطروحة ولكي يقرر متحملا مسؤولياته الكاملة .

إن قراءة متمعة للتقرير القيم للامين العام ، يمكن أن تقودنا الى استخلاص النتائج حول أربعة مواضيع رئيسية .

الموضوع الاول ، هو تعامل اسرائيل مع قرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) حيث ظهر واضحا في التقرير الموقف الرسمي للحكومة الاسرائيلية والذي سُلم للامين العام ، والذي جاء فيه أن قرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) وبيان رئيس مجلس الامن المتصل به كليهما غير مقبولين اطلاقا للحكومة الاسرائيلية ، والذي جاء فيه أيضا

"ما من جزء من القدس هو "أرض محتلة" انها العاصمة السيادية لدولة اسرائيل وعليه فإن أي تدخل من جانب الأمم المتحدة في أي أمر متعلّق بالقدس أمر مرفوض" (S/21919 ، ص ٣)

ثم جاء فيه أيضا أن :

"اسرائيل لن تستقبل وفد الأمين العام للأمم المتحدة" . (المرجع نفسه) ويتضح بعد ذلك من التقرير أن اسرائيل رفضت التقدم بالتوضيحات المطلوبة من قبل الأمين العام الذي كان مازال مستعدا لإيفاد البعثة الى المنطقة إذا ما تلقى كلمة من السلطات الاسرائيلية بأن وفده لن يُمنع من الدخول حسب ما ورد في التقرير . ثم قام المجلس كما هو معروف باتخاذ القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) والذي جاء في الفقرة الثانية من منطوقه أن المجلس

"يحث الحكومة الاسرائيلية على إعادة النظر في قرارها ويصر على أن تمتثل امتثالا تاما للقرار ٦٧٣ (١٩٩٠) وأن تسمح لبعثة الأمين العام بالمرضي قدما وفقا للغرض الذي أرسلت من أجله" .

وورد في تقرير الأمين العام أنه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، كررت إسرائيل للأمين العام مرة أخرى ، من خلال رسالة لمندوبها الدائم ، رفضها للقرار ٦٧٣ (١٩٩٠) ، وهو ما يعني بالطبع رفضها للقرار ٦٧٣ (١٩٩٠) ورفضها لإصرار المجلس على امتثالها للقرار ٦٧٣ (١٩٩٠) . ونشير أيضا أن إسرائيل ، قد فاخرت في نفس الرسالة برفضها المتكرر والقديم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بوضع مدينة القدس .

إذن ، فالأمور واضحة في هذا المجال . فإسرائيل ، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة ٢٥ من الميثاق وشروط العضوية في المنظمة الدولية ، رفضت رسميا القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) ثم القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) ، وعبرت عن رفضها الرسمي أيضا لقرارات أخرى لمجلس الأمن . إنه ما يمكن أن نسميه رفضا مزدوجا مبنيا على رفض شامل لكافة قرارات المجلس المتعلقة بالأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

فماذا سيفعل المجلس ؟

إننا نعرف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بمبادرة منا وبتأييد من المجموعة العربية الشقيقة وعدد من الدول الصديقة ، ستنظر في هذا المسلك تحديدا عند نظرها في موضوع أوراق اعتماد الوفود للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة وذلك انتصارا للميثاق وتمسكا بواجبات العضوية في المنظمة الدولية . ولكننا نؤمن بأن العمل الحقيقي والإجراءات العملية يجب أن تأتي حتما من المجلس الذي يجب أن يفرض تنفيذ قراراته على هذا العضو المتمرد من خلال استخدام الإجراءات الإلزامية المتاحة في الميثاق ، كأسلوب وحيد للحفاظ على هذا الميثاق وعلى مسؤوليات المجلس والحفاظ كذلك على القانون الدولي والشرعية الدولية .

وقبل أن ننتقل من هذا الموضوع ، لابد من الإشارة إلى ما يسمى بتقرير اللجنة الإسرائيلية المستقلة للتحقيق في أحداث ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وبداية ن سجل أن ما يسمى بالتقرير ، من حيث المبدأ ، غير ذي صلة على الإطلاق ، لأنه يشكل أصلا جزءا من رفض إسرائيل لقرار المجلس وكبديل عن بعثة الأمين العام ، ولأنه جاء من قبل نفس السلطات التي ارتكبت مذبحه الحرم الشريف ضد شعبنا ، والتي جاءت في قناعتنا مدبرة

بشكل مسبق من قبل هذه السلطات . لقد جاء محتوى ما يسمى بالتقرير ليثبت صحة موقفنا المبدئي هذا ، وهو محتوى مخجل جاء متناقضا مع كافة التقارير الاخرى مثل تقرير منظمة الحق ومنظمة بيت سالم وكذلك تقرير اللجنة المعنية من المجلس الإسلامي الاعلى ومع كل رواية أخرى من أي مصدر كان . لقد جاء محتوى ما يسمى بالتقرير ليمثل ضربة جديدة لمدعي ديمقراطية النظام الإسرائيلي . وبدون أن ندخل هنا في جوهر هذا النظام وتناقضه مع جوهر الديمقراطية - وهو ما يجد بعض تعبيراته في غياب الدستور وفي القوانين والإجراءات العنصرية ضد الإسرائيليين العرب - دون أن ندخل في كل ذلك ، يكفي أن نسجل أن سلطة الاحتلال بحكم جوهر الاحتلال لا يمكن أن تلتقي وأن تعيش مع الديمقراطية .

الموضوع الثاني ، هو الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ومعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي . ونسجل هنا أن السرد الوارد في التقرير حول هذا الموضوع يعطي بلا شك صورة مكثفة ومختصرة ولكنها دقيقة عن حقيقة الأوضاع ، ويعكس السياسات الإسرائيلية الثابتة وممارساتها البشعة ضد المدنيين الفلسطينيين والتي تبدأ بابتلاع الأرض ومصادرتها وسرقة مصادر المياه وجميعها بالطبع لمصلحة المستعمرات غير الشرعية ، وتمزق بتدمير الإمكانات الاقتصادية الفلسطينية وتدمير البناء التعليمي والثقافي بل والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني ، وصولا إلى إلحاق الأذى المتعمد والمنظم بشعبنا فرديا وجماعيا مثل القتل والترحيل والجرح والضرب والاعتقال الإداري والسجن ، ومنع التجول وإغلاق المناطق والتجويع ونسف البيوت وإغلاقها ومصادرة الممتلكات واقتلاع الأشجار ، والمحاصيل... الخ من هذه الممارسات المدانة ، وهي جميعا دلائل قاطعة على الطبيعة الفاشية للاحتلال الإسرائيلي وسياساته الثابتة والهادفة أساسا إلى قمع شعبنا إلى الدرجة التي تضمن منعه من ممارسة استقلاله السياسي والقانوني عمليا ، والهادفة أيضا إلى التمهيد لممارسة عمليات إبعاد وترحيل واسعة في وقت لاحق لتحقيق تغريغ الأراضي المحتلة من السكان إلى جانب تحقيق ابتلاع تلك الأراضي تمهيدا لضمها . وبالمقابل ، يقوم شعبنا بالطبع ،

شأنه في ذلك شأن كافة الشعوب بالمقاومة ، ويستمر في انتفاضته المجيدة ، والتي هي التعبير الجماعي للشعب الفلسطيني الهادف إلى مقاومة الاحتلال وطرده وصولاً لممارسة الاستقلال والسيادة .

إن هذه الممارسات الإسرائيلية تؤكد أنه لا يوجد متسع من الوقت أمام المجتمع الدولي ، وأن على مجلس الأمن أن يعمل بشكل فوري باتجاه توفير الحماية للشعب الفلسطيني . ودعني أشير هنا ، إلى أن المجلس قد فشل في القيام بذلك طوال حوالى ثلاث سنوات بالرغم من آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين ، وبالرغم حتى من ارتكاب مذابح ضد شعبنا أبرزها مذبحة عين قارة ومذبحة الحرم الشريف . لقد فشل المجلس أن يعتمد قراراً حول الموضوع نتيجة استخدام حق النقض من قبل عضو دائم عند نظر المجلس في تقرير الأمين العام (S/19443) . وفشل المجلس مرة أخرى في نفس الموضوع عندما نظر في مذبحة عين قارة وما تلاها ، أيضاً نتيجة استخدام حق النقض من قبل عضو دائم ، وهو بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية . نحن نأمل جداً أن يمكن المجلس هذه المرة من التعاطي مع موضوع الحماية واتخاذ القرارات اللازمة .

الموضوع الثالث هو اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ونحن بالطبع ، نعتبرها إحدى الأدوات الأساسية للقانون الدولي الإنساني ، ونحن نقبلها رسمياً ونلتزم بأحكامها ، حيث أبدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، المكلفة بمهام الحكومة الفلسطينية المؤقتة ، استعدادها للانضمام إلى الاتفاقية إلى جانب الالتزام العملي بها .

ونحن أكدنا دائماً على انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس وكذلك على الأراضي العربية المحتلة الأخرى . وهو بالطبع نفس موقف المجتمع الدولي بأسره ، كما دعونا دائماً الى حتمية قيام اسرائيل بقبول الانطباق الرسمي للاتفاقية على الأراضي المحتلة ، اضافة لالتزامها بأحكامها . وبالمقابل تتخذ اسرائيل موقفاً غير مقبول على الاطلاق ، فاسرائيل كما ورد في تقرير الامين العام "ما برحت تتخذ موقف عدم قبول الانطباق الرسمي ، بموجب القانون ، لاتفاقية جنيف الرابعة ، ولكنها تذكر أنها قررت منذ عام ١٩٦٧ أن تتصرف ، بحكم الامر الواقع ، وفقاً للأحكام الإنسانية للاتفاقية" . وهو موقف ، اضافة الى أنه ، مرة أخرى ، يمثل رفضاً للعديد من قرارات مجلس الامن ، فإنه لم يقبل من أي من الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة . واكثر من ذلك فإنه موقف كاذب حتى بحده الأدنى إذا لم تتوقف اسرائيل عملياً عن ارتكاب الخروقات الخطيرة والمستمرة لأحكام الاتفاقية . والى جانب موقف اسرائيل ، المشار اليه ، فهي تقوم عندما يُطرح موضوع الحماية للشعب الفلسطيني بالمبادرة الى التأكيد أنه بموجب اتفاقية جنيف الرابعة فإنها هي الجهة الوحيدة المخولة بالحفاظ على القانون والنظام في الأراضي المحتلة . هذه هي "الشطارة الاسرائيلية" في مسألة جادة تتعلق بأرواح شعبنا ومستقبله ، فاسرائيل ترفض الانطباق القانوني للاتفاقية ولا تلتزم بأحكامها عملياً ، وهي تتمسك في نفس الوقت بأنها هي الجهة المخولة بحفظ القانون وفقاً لنفس الاتفاقية . مهزلة حقيقة ، يجب أن تدفع مجلس الامن الى التعاطي مع الوضع بحسم وتصميم . ونحن ندعو هنا الى قيام المجلس بتوجيه أمر الى اسرائيل بأن تقبل الانطباق القانوني للاتفاقية على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس وأن يطلب المجلس بشكل واضح من الاطراف المتعاقدة السامية تحمل مسؤولياتهم طبقاً للمادة الاولى من الاتفاقية حول ضمان احترام أحكامها في جميع الاحوال .

أما بالنسبة للآفاق الجديدة التي فتحتها تقرير الامين العام في هذا المجال حول امكانية قيام الاطراف السامية المتعاقدة بتسمية سلطة حامية بديلة ، وامكانية

قيام المجلس بدعوة الاطراف المتعاقدة السامية للاجتماع لمناقشة ما يمكن أن تتخذه من تدابير بموجب الاتفاقية ، فهي امكانات تعكس من الناحية المنهجية الحاجة الى حلول جذرية في هذا المجال ، وذلك نتيجة للرفضية الاسرائيلية . وهي أيضا امكانات يجب من وجهة نظرنا متابعتها ودراستها . ونحن من جانبنا سنتعاطى ايجابيا مع أية أفكار جديدة وتطورات في هذا المجال على أرضية ضمان التمثيل الفلسطيني في أي تحرك ، واحترام الطبيعة الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية العربية .

والموضوع الرابع هو الاجراءات المادية والعملية التي يمكن للمجلس أن يتخذها لضمان توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، ونحن هنا نود أن نعبر مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام على وضعه لهذا الموضوع بشكل واضح أمام المجلس بما يدعو المجلس لتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بالتواجد غير المنحاز لأفراد الأمم المتحدة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين في الأرض الفلسطينية المحتلة . وفي هذا المجال ، نود أن نعبر عن تقديرنا العميق للمفوض العام للأونروا ولكافة أفرادها على الجهود التي بذلوها ، وما زالوا لتحسين المساعدة العامة . وكذلك عن تقديرنا لأفراد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي على جهودهم في مجال التقيد باتفاقية جنيف الرابعة . وبالرغم من تقديرنا هذا ، فإننا نؤكد الحقيقة المؤسفة والتي وردت في التقرير وهي عجز هاتين الجهتين عن تقديم الحد الأدنى اللازم والحتمي لحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال ، نظرا لطبيعة هذا الاحتلال وإصراره على سياساته وممارساته . ومن الجائز تماما للفلسطينيين في هذا المجال أن يتساءلوا كما ورد في التقرير أيضا ، عن سبب عدم تكليف المراقبين العسكريين المتمركزين في القدس ، طوال الفترة الزمنية السابقة ، وخاصة أنه قد تم في السابق أيضا تكليف هؤلاء الأفراد بمهام نبيلة أخرى خارج نطاق الولاية الأصلية لهم .

لقد قلنا سابقا أمام مجلس الأمن الموقر أننا نؤمن بشكل حازم أن على مجلس الأمن القيام بتشكيل قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة ، والقيام بنشرها في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، إذا ما أراد المجلس الموقر

أن يتعاطى جديدا مع توفير الحماية للشعب الفلسطيني . ونحن عندما نطرح ذلك ، فهذا لا يعكس ما نريد ، بل يعكس فهمنا للحد الأدنى اللازم ، ونأمل الممكن ، فما نريد حقيقة ، بالنظر الى سجل اسرائيل القاتم ، هو قيام المجلس بتشكيل قوة طوارئ دولية مسلحة ، ونشرها في الاراضي المحتلة لتحل محل قوات الاحتلال الاسرائيلي . وهو مطلب ليس خياليا وكان يمكن أن يكون قابلا للتطبيق الفوري لولا موقف أحد الأعضاء الدائمين للمجلس . لقد كان يمكن لذلك المطلب أن يوفر مرحلة انتقالية تشرف فيها الأمم المتحدة على الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة تمهيدا للتسوية النهائية ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وحقه في ممارسة سيادته في دولته . هذا ما نريد ، وهو ما نعتقد بوجوبه وعدالته في ظل الميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي . بيد أننا ندرك أننا نواجه حقائق سياسية مختلفة ، بكل أسف ، مع مجلس الأمن ، وبالتالي نحن نطالب بإنشاء قوة المراقبين الدولية مرة أخرى باعتبار ذلك الحد الأدنى اللازم . لأن ذلك سيوفر وسيلة فعالة لمراقبة تقيد اسرائيل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام قرارات مجلس الأمن ، وسيوفر طريقة فعالة لاطلاع المجلس واطلاع الأمين العام على حقيقة الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وتمكينهما من مراقبة هذه الأوضاع عن كثب وهو ما سيقود بالتأكيد الى تغيير في المناخ العام والسي تحسن ملموس في حماية شعبنا تحت الاحتلال وتحسن حياته بشكل عام .

كما سيكون إقرار ذلك من قبل المجلس تعبيراً حقيقياً عن جدية المجلس في التعاطي مع الوضع وعن نيته في الانتقال لاحقاً إلى معالجة الأسباب الكامنة خلف كل هذا الوضع وهو الاحتلال في حد ذاته .

لابد لي ، أن أشير إلى الموضوع الخامس في تقرير الأمين العام ، الموضوع الغائب ، الحاضر دوماً . وهو أن هناك نزاعاً سياسياً يكمن في صميم كل ذلك الوضع . وتشير الفقرات الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين من تقرير الأمين العام إلى هذه الحقيقة بشكل واضح . إننا نعتقد أن المهمة الأساسية أمام المجلس هي تحقيق تسوية سياسية للصراع في الشرق الأوسط ، وجوهره قضية فلسطين ، بما يحقق سلاماً شاملاً ودائماً في المنطقة وبما يكفل الوجود الآمن لدول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية . ونحن نؤمن أن الطريق السليم لتحقيق مثل هذه التسوية التفاوضية يكمن في عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس وأطراف الصراع بما فيها بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ونشير في هذا المجال إلى قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ حول المؤتمر الدولي للسلام ، وهو القرار الذي صوت لصالحه تقريباً جميع أعضاء الأمم المتحدة باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل . إننا نؤكد استعدادنا للتنفيذ الفوري للقرار المذكور في حالة تغير موقف الطرفين المذكورين من القرار . وفي كل الأحوال نحن نعتقد في حالة تعذر مثل هذا التنفيذ الفوري أن على المجلس ، خاصة أعضائه الدائمين ، القيام بالتحضيرات اللازمة للمؤتمر ، على أساس سياسي واضح ، وهو العمل الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير المناخ في المنطقة بشكل عام .

نحن ، كما ترون ، طالبنا المجلس باسم شعبنا الفلسطيني باتخاذ مواقف وإجراءات محددة ، نعتقد أنها بداية متواضعة إذا ما تحققت ، ولكنها بداية . وهو ما يدل على رغبتنا الأكيدة في تحقيق بعض الانجازات العملية لشعبنا الفلسطيني الصامد . إننا نؤكد لكم استعدادنا الدائم للتعاون بشكل كامل مع أعضاء المجلس كافة بهدف الوصول إلى اتفاق ، بما في ذلك بالطبع ، التعاون معكم . إن أمام مجلسكم الموقر مسؤولية كبيرة . وهو يقترب مما يمكن أن يسمى "الحظة الحقيقة" ونحن من جانبنا

نتمنى له النجاح في النهوض بمسؤولياته وفي عمل اللازم . وأخيرا نكرر شكرنا للأميين العام للأمم المتحدة ولغريق عمله ونتمنى له كل نجاح في أعماله .
وقبل أن أنهى كلمتي اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للوفد السوفياتي المديق في ذكرى ثورة أكتوبر العظيمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر المراقب عن فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .
المتكلم التالي هو ممثل لبنان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مكاوي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الاولى التي أخطبكم فيها بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن أود بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن المجموعة العربية التي أتشرف بتمثيلها هذا الشهر أن أهنيكم على توليكم هذا المنصب . أتمنى لكم النجاح في جهودكم لقيادة المجلس في أخرج فترة تمر بها منظمنا . ونأمل ، بل أن الغالبية الكبيرة لأعضاء المنظمة تأمل في أن يحقق المجلس ، تحت قيادتكم الحكيمة ، أهدافه .

أود أيضا أن أنقل تهانئنا الى سلفكم السير ديفيد هانلي ، ممثل المملكة المتحدة ، على الطريقة الرائعة التي أدار بها عمل المجلس في الشهر الماضي .
ولا بد لنا أيضا أن نعرب عن شكرنا للأميين العام وأن نشيد به على جهوده التي لا تعرف الكلل والرامية الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط ، وعلى تقريره الموثق توشيقا جيدا الذي يلقي الضوء على الحالة المأساوية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل .

لقد تجمعننا هنا اليوم لمناقشة تقرير الامين العام واعادة تأكيده بأن ممارسات اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ . ان مجلس الامن يجتمع حاليا ، كما فعل في مرات عديدة ، لمناقشة مصير الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وفي الواقع أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي هو السبب الرئيسي للعنف هناك . ولا يسعنا إلا أن

نأمل في أن يوضع في يوم من الأيام حد لتعنت اسرائيل وأن تؤدي مداولات الأمم المتحدة الى اتخاذ اجراءات ملموسة ضد تلك الدولة . إذ أن المنظمة ما برحت منذ ٢٣ عاماً تكرر الوقت والطاقة لموضوع فلسطين ولم يتحقق أي شيء فعال حتى الآن من شأنه أن يحل اسرائيل على الامتثال الى قواعد ومدونات السلوك المعترف بها دولياً .

وبينما يتمسك العالم كله بالقانون والقواعد الدولية فإنه أصبح يشعر بالاحباط المتزايد بسبب سلوك اسرائيل . ففي حالة غزو العراق للكويت وضربها فرضت الجزاءات فوراً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي الوقت نفسه جمعت اسرائيل أكثر من ١٠٠ قرار وإدانة ضد نفسها ولا تزال تفعل ذلك دون عقاب . وفي الشهر الماضي صوت مجلس الأمن مرتين على إدانة اسرائيل بسبب العنف الذي ارتكب في الأراضي المحتلة . وفي المرة الأولى أكد المجلس من جديد القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر اتخذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الذي دعا الى إرسال بعثة تابعة للأمم المتحدة الى مدينة القدس للتحقيق في إراقة الدماء بصورة عشوائية على الأرض المقدسة . وطلب القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الى الأمين العام أن يقدم تقريراً الى مجلس الأمن عن النتائج التي تتوصل اليها البعثة . ولم نشعر بالدهشة عندما رفض هذا القرار المتخذ ضد اسرائيل برمته مثله مثل القرارات الأخرى السابقة .

ورفضت قراراً آخر يحثها على إعادة النظر في موقفها ، وقد اقترن ذلك القرار ببناء خطي وجهه الرئيس جورج بوش يدعو الى قبول حتى بعثة معدلة تابعة للأمم المتحدة . إن اسرائيل اذا تعتبر نفسها فوق حدود القانون الدولي ترفض أن تستقبل بعثة الأمين العام . ان لبنان والعديد من الدول الأخرى تتعجب كيف يمكن لدولة عضو أن تنجح في منع الأمين العام من الاضطلاع بالولاية التي أناطها به مجلس الأمن بالاجماع . كيف أمكن لاجتماع مصري واحد عقده مجلس الوزراء ان يعرض الى السخرية حكم القانون الدولي ؟ إن رفض اسرائيل الامتثال ما هو إلا معلم آخر في امعانها في انتهاك قواعد السلوك القانوني والاخلاقي المعترف بها دولياً .

وبالرغم من تعنت اسرائيل طلب مجلس الامن من الامين العام أن يواصل خطته المتعلقة بتقديم تقرير مفصل الى المجلس . ولما كانت اسرائيل قد منعت الامين العام من الحصول على معلومات مباشرة ، فقد اضطر الى الاعتماد على الاسرائيليين والفلسطينيين واللجنة الدولية للصليب الاحمر ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ومصادر أخرى كثيرة .

في تقرير الامين العام المقدم الى المجلس في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وجد الامين العام أن دولة اسرائيل تنتهك انتهاكا صارخا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وأكد الامين العام

"أنه يلزم القيام بإجراءات أكثر بكثير من جانب المجتمع الدولي لضمان السلامة والحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة" .
(S/21919 ، ص ١٢)

ونشكر الامين العام مرة أخرى على جهوده المخلصة وغير المتوانية في هذا المجال . إن الاحداث المروعة ، مثل مجزرة الشهر الماضي ، هي التي تذكر المجتمع الدولي بأن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية يعانون في صمت كل يوم ، وقائمة آلامهم ومعاناتهم طويلة ومتنوعة بقدر الافراد الذين يعبرون عن محنتهم تحت نير الاحتلال . وكل الحالات تعبر عن انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة التي تضمن المادة ٢٧ منها للمدنيين وقت الحرب

"الاحترام لأشخاصهم وشرفهم ، وحقوقهم العائلية وعقائهم الدينية وممارستها وعاداتهم وتقاليدهم" .

ومن المعروف أن الحكومة الاسرائيلية تسعى الى طمس كل أشكال وأثار القومية الفلسطينية والثقافة والتاريخ وحراسة الفلسطينيين للأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة . إن الترحيل الجماعي وهدم المنازل والمتاجر وإغلاق المدارس والجامعات أمثلة على الإرادة العنيدة لاسرائيل . وبالإضافة الى قائمة انتهاكات اتفاقية جنيف

هذه ، هناك العقوبات الجماعية والاحتجازات الإدارية وحظر التجول واقتحام المنازل في منتصف الليل وضرب النساء والأطفال والاستيلاء غير المشروع على الأراضي عن طريق نظام للضرائب التعسفية الثقيلة . ومن قبيل المفارقات ، والمنافي للمنطق أيضا ، أن يبلغ وزير خارجية إسرائيل وممثل إسرائيل الدائم الأمين العام بأن تدابير القمع هذه تهدف إلى "إعادة النظام إلى الأراضي" .

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل ، بالرغم من رفضها القبول بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست جزءا منها ، تعتبر أن التحسن في العلاقات بين الدولتين العظميين وبرزو الأمم المتحدة كقوة جديدة يشكلان تهديدا كبيرا لمخططاتها في توسيع رقعتها . وقد عبرت صحيفة جيروزاليم بوست في طبعتها الدولية في الأسبوع الماضي عن هذا الخوف في مقال جاء فيه أن الاسرائيليين "يساورهم القلق نظرا لأن الأمم المتحدة قد تبرز كقوة حقيقية" وأن المنظمة قد لا تظل "مجرد منبر ... للوعيد المعادي لإسرائيل" ، بل قد يمكنها في الواقع من أن تنهي الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . ويجب على المنظمة الدولية أن تفتنم الفرصة لتسوي مراعاة الشرق الأوسط في إطار مؤتمر دولي تحت رعايتها .

ويجب ملاحظة أن إسرائيل سادرة في سياستها الاستعمارية الاستيطانية بلا هوادة . وهي تطبق مبادئ التوسع على الأراضي اللبنانية والسورية بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية .

وعلى سبيل المثال ، كانت سوريا ضحية لاحتلال إسرائيل لجزء من أراضيها ، وفي عام ١٩٨١ ضُمت مرتفعات الجولان رسميا وأصبحت جزءا من الهيكل الاساسي الاسرائيلي عن طريق إنشاء المؤسسات الكبيرة للاتصالات والنقل والتجارة والمصارف والإسكان والمؤسسات العسكرية وتطويرها .

ومنذ عام ١٩٧٨ عانى الجنوب اللبناني أيضا تحت نير الاحتلال الاسرائيلي . فبالرغم من جهود الأمم المتحدة لضمان الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي شكلت بمقتضاه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ،

ظلت اسرائيل هناك ، بل تمادت فتعدت على خطوط فصل قوة الامم المتحدة وقصفت قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة بالقنابل ، مما أدى في مناسبات عديدة الى استشهاد الجنود الشجعان الذين يخدمون قضية السلام . واليوم ، بعد ١٢ عاما من اتخاذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، مازال دون تطبيق .

لست بحاجة الى تذكير المجلس بما فعلته اسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢ ، عندما اجتاحت القوات الاسرائيلية هذه الدولة الصغيرة ونهبته وأطلقت مدافعها وقذائفها ونيران دباباتها على السكان المدنيين في بيروت عاصمتها . ففقد أكثر من ٣٠ ٠٠٠ مدني بريء أرواحهم ، وراح الكثيرون منهم ضحية القنابل العنقودية والفوسفورية التي تتسبب شظاياها في احتراق اللحم البشري لساعات طوال . وفي ذلك الوقت الذي كان اهتمام العالم يتركز فيه على لبنان ، قامت اسرائيل سرا بتوطين الآلاف في الضفة الغربية مما سبب خلا أكبر في توازنها الديموغرافي .

وفي هذا العام فقط ، وصل الى اسرائيل ١٢١ ٠٠٠ من اليهود السوفيات ، وتوقع وصول عدد قياسي يبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٩١ ، بينما لا خيار للآلاف من مواطنيها وللكثيرين من هؤلاء المهاجرين سوى العيش في الخيام . ونظرا لازمة المساكن والعمالة فمن المعروف تماما أنه بالنسبة للقائمين على السياسة الاسرائيلية ستكون نهاية المطاف لليهود السوفيات الأراضي العربية . وفي الشهر الماضي نكث رئيس الوزراء اسحق شامير علنا بوعده للولايات المتحدة بعدم استخدام منحة للإسكان تبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لتوطين المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية . وبفتح باب الهجرة في الأسبوع الماضي أمام المهاجرين اليهود الاشويبيين سيزداد الوضع سوءا في الأراضي المحتلة المشحونة بالقلق .

لقد اقترح الأمين العام في تقريره السيد الى مجلس الأمن أن يطبق المجلس اتفاقية جنيف الرابعة على دولة عضو في الأمم المتحدة عن طريق الدعوة الى اجتماع للموقعين على الاتفاقية ، للمرة الاولى منذ سريان الاتفاقية في عام ١٩٤٩ . ويرحب لبنان بهذا التحرك باعتباره خطوة في الاتجاه السليم .

لقد أوصى الأمين العام بعقد مؤتمر تشترك فيه ١٦٤ دولة لمناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها لمنع أية انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة . ويضم الاجتماع المقترح جميع البلدان التي وقعت على اتفاقيات جنيف ، بما في ذلك إسرائيل . وقد أكد الأمين العام ، بكل حق ، أن الموقعين على الاتفاقية يتحملون مسؤولية ضمان احترام مبادئها في كل الظروف . وقد أوضح الأمين العام أن للمجلس الحق في إنشاء سلطة حامية للفلسطينيين ، فهم شعب ضعيف ليس له وكالة يلجأ إليها للإنصاف ، فيما عدا نفس قوات الأمن التي تنكل به . وكان تقييم الأمين العام أنه لا يمكن توفير قدر معقول من الحماية إلاّ عن طريق وجود محايد تفوضه الأمم المتحدة بشكل مناسب .

لقد حث المجلس على أن ينظر في امكانية توسيع ولاية منظمة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة التي يقع مقرها في القدس . وإلا فقد ينظر المجلس ، كما ورد في التقرير ، في ارسال فريق مراقبة جديد للأمم المتحدة الى الاراضي المحتلة لرمود الحالة نظرا لمشاعر الاحباط العميقة والمتزايدة إزاء العقبات التي تضعها اسرائيل أمام عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) وغيرها من الاجهزة التي منعت من حماية الفلسطينيين أو التصرف باسمهم .

لقد رفضت اسرائيل رسميا حتى الآن التعاون مع الامين العام ولم يلق تقرير الامم المتحدة الذي يدعو الى اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف إلا الازدراء من جانبها . وكما ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، فقد وصفت الخطة التي طرحتها المنظمة العالمية لحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة بأنها "خطة خطيرة لاضفاء الطابع السياسي" على الاتفاقية الدولية . وقد تمادى وزير الصحة الاسرائيلي الى حد التصريح للصحيفة بما يلي :

"إن مؤتمر الدول الموقعة على اتفاقية جنيف ليس إلا مؤتمرا لدول تحافظ بنشاط على أنظمة ديكتاتورية اجرامية واستبدادية" . (صحيفة "نيويورك تايمز" ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ألف (١))

ووفقا لما تقوله اسرائيل ، فإن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الاراضي المحتلة ، وأن تحقيق الامم المتحدة في الحالة سيكون تحديا غير منصف لسيادة اسرائيل .

لقد قيل الكثير في إطار النظام الجديد الذي يشهده العالم الآن والروح الجديدة التي بدأت تسود الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الأمن . وعقدت آمال كبيرة على حكم القانون الدولي وبدأنا بالتطلع الى أن يسود السلم يوما ما العالم أجمع . هذا الحلم ليس بعيدا عن الواقع على الرغم من وجود مناطق يعمها الحزن وتمزقها الحروب مثل الشرق الاوسط . ونحن الدول الاصغر في هذه المنطقة وفي المناطق الاخرى من

العالم نحيًا على الأمل في إقامة نظام عالمي أعلى وتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة بجميع أبعاده . فالمنظمة الدولية هي ضماننا بأن تسود العدالة وبأن تحترم حقوق الإنسان في العالم بأسره .

وانطلاقًا من هذا المفهوم فإننا نتطلع إلى هذه الهيئة ، وهي أعلى جهاز لصون السلم والأمن الدوليين ، ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لأن نعالج على نحو جذري مشاكل الحروب وأعمال العدوان التي ترتكب في العالم وتعقيدات التي تهدد بـزوال النظام العالمي الجديد .

وفي الواقع ، لا يمكن أن يشهد الشرق الأوسط سلما عادلا ودائما ما لم تحل القضية الفلسطينية حلا عادلا ومنصفا يضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعة ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير . وعلى إسرائيل أن تنسحب انسحابا تاما من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن جميع الأراضي العربية الأخرى التي احتلتها ، بما في ذلك الجولان السورية وجنوب بلادي لبنان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل الأردن . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد صلاح (الأردن) : أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتك على تسلمكم رئاسة

مجلس الأمن لهذا الشهر . إن حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية الطويلة ستسهلان عمل المجلس ، وأود كذلك أن أشكر ملككم ، سعادة السيد ديفيد هاناي ، المندوب الدائم للمملكة المتحدة على إدارته أعمال المجلس خلال الشهر الماضي بكفاءة .

يجتمع مجلس الأمن اليوم وأمامه التقرير الوارد في الوثائق S/21919 و Add.1-3

الذي كان قد طلبه من الأمين العام بقراره ٦٧٣ (١٩٩٠) . ولن يغفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سعادة الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على هذا التقرير القيم

الذي أعده في ظروف صعبة . لقد كنا جميعا ننتظر هذا التقرير . وكان المجلس في قراره ٦٧٣ (١٩٩٠) قد "أكد عزمه على النظر في التقرير بصورة كاملة وعلى وجه السرعة" . وبالطبع ، فإن أول ما يلفت الانتباه في التقرير ، وهو الأمر الذي كنا نعلمه جميعا ، عدم تعاون إسرائيل مع الأمين العام ورفضها استقبال البعثة التي كان قد قرر إيقادها إلى المنطقة "للبحث في الظروف المحيطة بالأحداث المأساوية التي وقعت في القدس في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ والتطورات الأخرى المشابهة في الأراضي المحتلة" .

إن السبب الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية إلى الأمين العام تعليلا لرفضها استقبال بعثته معروف لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي منذ فترة طويلة . فقد ضمت إسرائيل مدينة القدس عام ١٩٦٧ ، وسارعت منذ ذلك الوقت إلى اتخاذ التدابير الهادفة إلى تهويدها . وتوجت خطتها العدوانية هذه عام ١٩٨٠ حين أعلنت القدس "عاصمتها الموحدة والأبدية" . ومنذ ذلك الحين ترفض إسرائيل أي قرار يصدر عن منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمدينة القدس بحجة أنها عاصمتها السيادية ، وتعتبر أي تدخل من المنظمة الدولية حيال القدس تدخلا في شؤونها الداخلية . وهذا ما أكدته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على قرار الأمين العام إرسال بعثته المذكورة ، حيث جاء في ذلك الرد الذي يورده الأمين العام في الفقرة الثالثة من تقريره ما يلي :

"ما من جزء من القدس هو 'أرض محتلة' ، إنها العاصمة السيادية لدولة إسرائيل . وعليه ، فإن أي تدخل من جانب الأمم المتحدة في أي أمر يتصل بالقدس أمر مرفوض" . (S/21919 ، الفقرة ٣) .

وغني عن الذكر أن إسرائيل بإصرارها على هذا الموقف تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة ، وتخرق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة التي تقر بأن القدس العربية هي أرض محتلة تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة . وأود أن أشير في هذا الصدد إلى قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة كالقرار ٢٥٢ (١٩٦٨) والقرار ٢٦٧ (١٩٦٩) ، اللذين أكد مجلس الأمن فيهما أن كل التدابير والأعمال التشريعية والإدارية التي تقوم بها إسرائيل بهدف تغيير وضع مدينة القدس باطلة ولا يمكنها تغيير ذلك الوضع ، وكذلك القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) ، والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي أكد فيه المجلس أن ما يسمى بـ "القانون الأساسي" ، وهو التشريع الذي أعلنت إسرائيل بموجبه القدس "عاصمة موحدة وأبدية" لها ، هو انتهاك للقانون الدولي ولا يؤثر على الانطباق المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة بما فيها مدينة القدس . وأود أن أشير كذلك إلى القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في كل دورة عادية لها فيما يتعلق بمدينة القدس وآخرها القرار "٤٠/٤٤ ألف" الذي جاء في الفقرة السابعة منه أن الجمعية العامة :

"تقضي بأن قرار إسرائيل ضم القدس وإعلانها 'عاصمة' لها ، فضلا عن التدابير الرامية إلى تغيير طابعها العمراني وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها القانوني ، لاغية وباطلة ، وتطالب بإلغائها فورا" .

أرجو أن لا أكون قد أظلت عليكم بهذه المقدمة حول مدينة القدس . فأننا أدرك أن موضوع بحث المجلس اليوم ليس الوضع القانوني لمدينة القدس ، رغم أن الأحداث الأخيرة التي أشارت هذا النقاش وقعت في تلك المدينة المقدسة . وأدرك كذلك أن مسألة وضع مدينة القدس في القانون الدولي ومن وجهة نظر مجلس الأمن والأسرة الدولية بشكل عام ليست موضع نقاش . غير أنني أحسست بالحاجة إلى التركيز على هذا الموضوع لسببين : الأول ، للتذكير بالأهمية الخاصة لمدينة القدس ودورها المركزي في أية تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي ، وأن أي حل مقروض من جانب واحد بالنسبة للمدينة المقدسة ، نظرا لما تتمتع به من مكانة عالمية ، لن يوفر للقدس

ومنطقة الشرق الاوسط السلام العادل والدائم المنشود ، والثاني ، للتأكيد على أن اسرائيل بموقفها هذا المخالف للقانون الدولي تنكر على مكان القدس العربية الفلسطينية وضع الاشخاص المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ، الامر الذي يحرمهم صراحة من حماية القانون الدولي .

وأود أن أسارع الى القول إن اسرائيل ترفض كذلك انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على بقية الاراضي الفلسطينية المحتلة ، الامر الذي يجعل كل المواطنين الفلسطينيين المقيمين فيها محرومين من الحماية التي يوفرها القانون الدولي للأشخاص الواقعين تحت الاحتلال حسبما تنص عليه اتفاقية جنيف . هذا رغم إدعاء اسرائيل بأنها تتصرف وفقاً لـ "الاحكام الإنسانية" لهذه الاتفاقية . وكما يقول الامين العام ، ففي الفقرة ١٥ من التقرير ، فإن :

"الموقف الإسرائيلي هذا غير مقبول بالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية التي تعتبر الحافظة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، كما أنه لم يحظ بتأييد سائر الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة . وبالنسبة لموقف مجلس الأمن في هذا الصدد فقد تم توضيحه مراراً" .

إننا ندرك أن عدم تعاون الحكومة الاسرائيلية مع الامين العام كان هو السبب في أن يجيء تقريره مختصراً فيما يتعلق بالتحقيق في الاحداث المؤلمة التي وقعت في ساحة الحرم القدسي الشريف وأدت الى استشهاد ١٩ مواطناً فلسطينياً وجرح ما يزيد عن مائة منهم على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلية . إلا أن التقرير قد جاء وافياً في تركيزه على تبيان الاوضاع الحياتية القاسية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، وفي إبراز الضرورة الماسة لاتخاذ التدابير الملائمة لتأمين الحماية لهم . وقد أعاد التقرير الحالي التركيز على ما ورد في تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/19443 ، وأعاد تسليط الضوء على أهم ما ورد فيه من توصيات وبلاورة بعض هذه التوصيات بصورة أكثر تحديداً ، وهو تقرير لم يتمكن مجلس الأمن من اعتماده ، أو من اتخاذ أية إجراءات بصدد التوصيات الواردة فيه بسبب التصويت السلبي

لاحد أعضاء المجلس الدائم العضوية . وبذلك فإن التقرير الجديد يجيء بمثابة استكمال لذلك التقرير الشامل الوافي الذي سبقه ، الامر الذي يدعو الى النظر في التقريرين معا كوحدة واحدة . وقد عزز التقرير الحالي هذا المفهوم بتضمينه خلاصة لما توصلت إليه البعثة التي قام الامين العام بإيفادها الى الأراضي المحتلة في أواخر شهر حزيران/ يونيه الماضي من قناعات وتقييم حول أوضاع السكان المدنيين تحت الاحتلال .

لقد قدم الامين العام تقريره الوارد في الوثيقة S/19443 ، في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أي في الشهر الثاني للانتفاضة . ومما لا شك فيه أنه لو تمكن المجلس حينها من العمل وفق ذلك التقرير لتمكن رفع الكثير من المعاناة عن الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال وإنقاذ العديد من الضحايا ، بما في ذلك أولئك الذين خسروا حياتهم في الحرم الشريف يوم الثامن من الشهر الماضي .

إن تقرير الامين العام الحالي يتضمن عددا من الامثلة التي تدل على الحاجة الماسة لتوفير الحماية للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة . يقول الامين العام في الفقرة ١٩ من التقرير ، ما يلي :

"فقد أبدى الفلسطينيون شعورا عميقا بأنهم مستهدفون في جميع الاوقات ، سواء في أماكن العمل ، أو في المدارس ، أو في أماكن العبادة ، أو مجرد السير في الشوارع ... وذكروا أنهم لا يشعرون بالامان حتى داخل بيوتهم التي تعرضت مرارا لعمليات تفتيش في منتصف الليل ضربت أثناءها أسر بكاملها ، بما في ذلك الاطفال" . (S/21919 ، الفقرة ١٩)

وفي الفقرة ٣٠ يقول :

"وقد أكد الفلسطينيون أن عدم شقتهم بسلطات الاحتلال الاسرائيلية ... قد ازداد عمقا الى حد أنهم يرون أن التواجد غير المنحاز وحده ، الذي تأمر به الأمم المتحدة حسب الأصول ، سيكون قادرا على أن يوفر لهم إحساسا موشوقا بالحماية" . (S/21919 ، الفقرة ٣٠)

وكما يذكر الامين العام في تقريره الحالي :

"فإن التوصية الرئيسية الواردة في [التقرير السابق] فيما يتعلق بضمان السلامة والحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين تمثلت في ضرورة قيام المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة لإقناع اسرائيل بقبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة وتمحيح ممارستها لكي تمثل تماما لتلك الاتفاقية" . (S/21919 ، الفقرة ١٧)

لقد بلور الامين العام في الفقرة ٢٤ من تقريره الحالي هذه التوصية باقتراح محدد يقول فيه إنه :

"وبالنظر الى المسؤولية الخاصة للأطراف المتعاقدة السامية فيما يتعلق بضمان احترام الاتفاقية ، قد يرغب مجلس الأمن في دعوة الأطراف المتعاقدة السامية للاجتماع لمناقشة ما يمكن أن تتخذه من تدابير بموجب الاتفاقية" . (S/21919 ، الفقرة ٢٤)

لضمان الحماية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال . وهذا الاقتراح في اعتقادنا مهم وجدير باتخاذ ما يلزم لتنفيذه .

وبالإضافة الى هذا ، كان الامين العام قد عدد في تقريره السابق المفاهيم التي يمكن ، أن تعنيها كلمة "الحماية" والتي حددها بأربعة أنواع : أولا ، الحماية المادية ، أي إيجاد قوات مسلحة تردع ، وتكافح عند اللزوم ، أي أخطار تهدد سلامة الأشخاص المحميين ؛ ثانيا ، الحماية القانونية ، أي تدخل وكالة خارجية لدى السلطات الأمنية والقضائية للسلطة القائمة بالاحتلال لضمان معاملة السكان المدنيين بالعدل ؛

ثالثا ، الحماية التي سماها الأمين العام في ذلك التقرير "المساعدة العامة" ، رابعا ، الحماية التي اصطلح على تسميتها في ذلك التقرير "الحماية بالنشر" . ومع تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالات والهيئات الانسانية الدولية المختلفة في هذا المجال ، بما في ذلك تلك التي لها وجود معين في الاراضي المحتلة كوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، فإن أي نوع من الحماية ، عدا الحماية المادية المشار إليها أعلاه ، لن يكون فعالا . وحيث أن هذا النوع من الحماية يقع ضمن صلاحية مجلس الأمن ، فإن المجلس مطالب بتوفيره في أسرع وقت ممكن لضمان سلامة وحماية المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

ويقول الأمين العام في نهاية تقريره الحالي :

"وسيكون من المضلل اختتام هذا التقرير ... دون التأكيد على أن هناك نزاعا سياسيا يكمن في صميم الأحداث المفجعة التي أدت الى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) . ويدل اصرار الفلسطينيين على مواصلة 'الانتفاضة' على رفضهم للاحتلال وتصميمهم على ممارسة حقوقهم السياسية المشروعة ، بما في ذلك حق تقرير المصير" (S/21919 ، الفقرة ٣٥)

وبالفعل ، فإنه على الرغم من أهمية وضرورة توفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس ، فإن إيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ، التي هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ، هو أكثر أهمية وأشد ضرورة . ذلك أنه ما لم يتم التوصل الى التسوية السلمية العادلة والدائمة لهذا النزاع فإن أية إجراءات تتخذ ، بما في ذلك توفير الحماية تحت الاحتلال ، تظل اجراءات مؤقتة تؤجل الحل ولا يمكنها أن تكون بديلا عنه بالمرّة . لذا ، فإننا ندعو المجلس الى القيام بالدور الفعال المطلوب منه لتحقيق هذا الهدف .

إن بمقدور مجلس الأمن أن يؤدي خدمة كبيرة للسلام في منطقة الشرق الاوسط والعالم أجمع من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة ، تحضره كل أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس ، ويقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . إننا مازلنا نعتقد بأن هذا المؤتمر يوفر الهيئة المناسبة لتحقيق التسوية المطلوبة .

إن أمام مجلس الأمن اليوم فرصة لمباشرة العمل في هذا الاتجاه . وإن جو الانفراج الدولي الذي يسود العالم الآن ، والذي يتميز بالحوار والميل الى ايجاد الحلول للنزاعات في مناطق مختلفة من العالم اضافة الى إحياء الدور الفاعل لمجلس الأمن ، يجعلنا نتفاءل بإمكانية تحقيق التسوية السلمية في المستقبل القريب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاردن على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل اسرائيل . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد أرييدور (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، من دواعي سروري الشخصي أن اتمكن من تهنئتك على توليك رئاسة مجلس الامن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر . ولا يساورني أدنى شك في أن خبرتكم الدبلوماسية الثرية ستكون ذات أهمية قصوى خلال هذا الشهر . أود أيضا أن اهنيئ السفير ديفيد هاناي على الطريقة التي أدار بها أعمال مجلس الامن أثناء الشهر الماضي . للمرة الثالثة في غضون خمسة أسابيع يُدعى مجلس الامن الى الاجتماع لجلد اسرائيل . ان الرغبة الجامحة لدى من دعوا الى هذه المناقشات في شي اسرائيل على الجمر الى حد الغشيان قد خلقت مرة أخرى عالما مقلوبا رأسا على عقب من الخيال السياسي على طريقة أوروبا .

ولكننا نأتي الى هذا المجلس ، لا بوصفنا المتهم بل بوصفنا موجه الاتهام ، لا بوصفنا المدعى عليه بل بوصفنا صاحب الدعوى . لفترة طالت أكثر من اللازم قلبت الحقيقة رأسا على عقب . ولاكثرب من ٤٢ سنة تدأب الدول العربية ، على نحو صارخ ومتواصل ، على خرق ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي تجاه اسرائيل . فالفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق تحظر استخدام القوة أو حتى التهديد باستعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة . وإننا نتهم سوريا ولبنان والاردن والعراق والمملكة العربية السعودية ، ضمن دول أخرى ، بخرق هذه المادة منذ عام ١٩٤٨ .

الفقرة ٢ من المادة الثانية تقضي بأن يفض جميع أعضاء الأمم المتحدة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية . ونتهم نفس البلدان ، من بين بلدان أخرى ، بخرق هذه المادة أيضا . انهم هم المتهمون ، وعليهم أن يردوا .

ان تجاهلهم للسلوك الدولي المتحضر أبعد ما يكون عن ذمة التاريخ . فصدام حسين عليه أن يقدم الرد ليس فقط بشأن الكويت . في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ هدد صدام حسين بشن حرب شاملة في الشرق الاوسط تكون فيها اسرائيل "فريسته السهلة" . وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر هدد العراق بأن أول قذيفة سيطلقها ستسقط في اسرائيل .

اما حليفه المقرب ، ياسر عرفات ، فقد حذر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بأن "القوات المسلحة العراقية ستلجأ الى أسلحتها الكيميائية والبيولوجية ، وأول قذيفة ستكون موجهة الى اسرائيل" . هذه هي الطريقة التي يعمل بها محور العراق ومنظمة الشحريير الفلسطينية . انهم هم المتهمون . وهم الذين يتعين عليهم الرد . ولكنهم ليسوا الوحيدين .

لاكثر من أربعة عقود بذلت الدول العربية كل مافي وسعها ، بما في ذلك استعمال القوة ، لإبادة اسرائيل ومحوها من وجه الارض . وبعد أن فشلت في ذلك ، ظلمت تتآمر ضد اسرائيل في هذه المنظمة منذ ذلك الحين ، ساعية الى تقويض شرعيتها . لكن قلب الحقائق ، والادعاء بأنها هي الضحية ، ودمغ اسرائيل في الوقت ذاته بأنها المعتدي ، ستبقى بلا جدوى . انهم هم المتهمون .

ومن خصائص هذا المناخ الاورويلي أن يكون الممثل العربي في هذا المجلس ممثل اليمن ، الذي يتكلم باسم حكومة ذبحت أكثر من ١٣ ألفاً من شعبها في اسبوعين من العنف في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . ولايسع المرء الا أن يتساءل كيف يمكن اعتبار قتلة ١٣ ألف شخص لاثقين بمركز الحكم حتى من حول هذه الطاولة .

لم تكن الاجراءات التي بادروا بها أقل فحشا من ذلك . فعقب حادث جبل الهيكل ، الذي سبقه استفزاز ، قرر المجلس أن اسرائيل مذنبه ثم سأل بعد ذلك عن الحقائق . وطرحت الادلة التي تناقض هذا الحكم جانبا بطريقة عشوائية . أما حقيقة أن اليهود الابرياء المملين أمام الحائط الغربي ، وهو أقدس الأماكن اليهودية ، قد هوجموا كما لو كانوا في ساحة قتال فلم تثر أدنى اهتمام . ولويس كارول كان سيسعد كثيرا بمثل هذا اليوم . فقد كان هذا المبدأ - مبدأ امدار الحكم أولا والفصل في أمر البراءة أم الذنب فيما بعد - هو على وجه التحديد ما وصفه لويس كارول قبل ١١٩ عاماً في "أليس في بلاد العجائب" :

"إنه تلاعب بالالفاظ ! أضاف الملك بنبرة غاضبة ، وضحك الجميع .
'فلينظر المحلفون في قرار الادانة أو البراءة' ، قالها الملك ، للمسرة
العشرين تقريبا في ذلك اليوم .

"الا ، لا ! ! قالت الملكة . اصدار الحكم أولا - ثم قرار الادانة أو البراءة ."

امحض هراء ! ! قالت أليس بصوت عال . افكرة اصدار الحكم أولا ! !

اخرسي ! ! قالت الملكة ، ووجها يحمر .

الن اخرجي ! قالت أليس .

اطيحوا برأسها ! صاحت الملكة بأعلى صوتها . لم يحرك أحد ساكنا .

الذين بدأوا هذا النوع من المداولات هنا لا يمكن أن يدعوا بأنهم أول من ابتكرها .

إننا لن نسكت على هذا التزيف . فالأيام التي كان يمكن فيها الاطاحة برؤوسنا

قد ولت من هذا العالم الى الابد .

وفي هذا السياق لا يسعنا إلا أن ننظر بعميق الاسف الى الاقتراحات الواردة في

تقرير الأمين العام . فأحكام اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بتطبيقها بالنسبة

لطرف متعاقد سام تتناول استيلاء دولة من الدول على أراض تخضع لسيادة دولة أخرى .

ولا يمكن القول بأن هذا ينطبق على أراضي يهودا والسامرة وقطاع غزة .

لقد نسي ممثل الاردن أن يذكر في بيانه اليوم أن جيوش سبع دول عربية ،

بما فيها الاردن ، وأوكد - بما فيها الاردن ، عبرت في أيار/مايو ١٩٤٨ الحدود

الدولية في انتهاك سافر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في حرب عدوان استهدفت

سحق دولة اسرائيل . وشكل ذلك عملا عدوانيا مسلحا . وما أعقبه من احتلالها غير

الشرعي للأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني لا يضيف أية شرعية على أي مطلب

بالسيادة .

وعندما مارست اسرائيل بطريقة قانونية حقها في الدفاع عن النفس ودخلت يهودا

والسامرة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ في معرض صد العدوان الاردني المتجدد ، كانت بذلك

تطرد غازيا غير شرعي من تلك الأراضي . واتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الأراضي

التي كانت الاردن قد احتلتها بطريقة غير شرعية .

مع ذلك قررت اسرائيل أن تتصرف ، من منطلق الامر الواقع ، وفقا للاحكام الانسانية في اتفاقية جنيف الرابعة ، مفضلة أن تطرح جانبا مسألة انطباقها القانوني . ان اسرائيل لا تطبق الاحكام الانسانية فحسب بل انها تتجاوز ذلك بكثير . ان الاتفاقية تسمح بتطبيق عقوبة الاعدام ؛ واسرائيل لم تطبق على الاطلاق هذه العقوبة في الاراضي المشار اليها . ولا تنص الاتفاقية على حرية اللجوء الى المحاكم ؛ واسرائيل تسمح للسكان المحليين باللجوء الى المحكمة العليا في اسرائيل . واسرائيل تيسر تحرك مئات الالوف من الناس الى داخل المنطقة وخارجها ؛ كما تيسر اسرائيل التجارة ، بما في ذلك التجارة مع الدول العربية ؛ ومكنت اسرائيل من اجراء انتخابات مرتين وتقترح اجراء انتخابات في المستقبل ؛ كل هذه التدابير تفوق كثيرا متطلبات الاتفاقية .

وبما أن اسرائيل تفي بالاحكام الانسانية الواردة في الاتفاقية ، فان محاولة فرض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بحكم القانون لا تنبع من دوافع انسانية ؛ بل انها بالاحرى تستهدف اصدار احكام مسبقة من جانب واحد على المركز السياسي للأراضي المذكورة . إلا أن مثل هذا الاجراء سيضفي الطابع السياسي على هذا الصك الانساني ، ويخلط بين الهدفين السياسي والانساني ويضر ضررا بالغا بالاثنيين .

وبالمثل ، فإن الفكرة التي لم يسبق لها مثيل والتي تتمثل في دعوة الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الى الاجتماع فكرة ليس لها ما يبررها . والاقتراح عمل من أعمال استغراد اسرائيل يشير الدهشة . خلال السنوات الاربعين التي ظلت فيها الاتفاقية سارية المفعول ، قتل العديد من الموقعين عليها الملايين من المدنيين الابرياء في المئات من المذابح الجماعية في قمع مستمر للأقليات وفي عشرات النزاعات المسلحة . ولم ير المجتمع الدولي مرة واحدة أنه من المناسب عقد اجتماع للموقعين على الاتفاقية ردا على انتهاكات متعمدة حقيقية للاتفاقية .

لكن هناك قانونا واحدا للجميع - ومعاملة مختلفة لاسرائيل . إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وهي الانتهاكات التي بلغت قدرا لا تفهمه سوى الاحصاءات لم ترتب عقد مثل ذلك المحفل . والآن ، فإن منتهكي حقوق الانسان بشكل جسيم انفسهم تتاح لهم الفرصة لتقديم اسرائيل الى المحاكمة . سوريا التي ذبحت ما يصل عدده الى ٣٠ ٠٠٠ من مواطنيها في حماة تحكم على اسرائيل . وكذلك يفعل العراق ، الذي يحتفظ برهائن أجنب يبلغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ ؛ وسفاح الكويت ؛ وقاتل ٥ ٠٠٠ كردي بالغاز السام . وكذلك الاردن قاتل ٣ ٤٠٠ فلسطيني في أيلول الاسود .

وكذلك ستفعل الجزائر ، قاتلة ٥٠٠ فرد في يوم واحد في شغب الخبز ؛ واليمن ، قاتلة ١٣ ٠٠٠ في اسبوعين ؛ والسودان ، قاتلة مئات الآلاف ، ومستعبدة الافريقيين السود ؛ وموريتانيا التي تتخذ من ١٠ في المائة من سكانها عبيدا ؛ وليبيا ، التي تسدد فاتورة الإرهاب ، وما الى ذلك .

هذا التجمع للموقعين الذين يبلغ عددهم ١٦٤ ، والذين يرفض معظمهم الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء ، لن يفعل شيئا للتقدم بقضية السلام ، وسيفعل كل شيء لزيادة التوترات وأعمال العدوان في المنطقة . إنه - فوق كل شيء - سيوجه ضربة قوية الى الطابع الانساني غير السياسي لاتفاقية جنيف الرابعة .

بموجب قواعد القانون الدولي المستقرة ، لاسرائيل المسؤولية الوحيدة عن ادارة يهودا والسامرة ومنطقة غزة ، بما في ذلك واجب حفظ القانون والنظام . وهذه

المسؤولية ليست عرضة للاستعراض أو التدخل من أية سلطات أخرى . هذا هو القانون الدولي . لن تسمح اسرائيل بأن تعدم . كما أنها لن تسمح بوجود قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة ، أو بتوسيع نطاق مهمة الافراد التابعين للأمم المتحدة ، وجميع المحاولات الأخرى للمساس بسيادة اسرائيل وسلطتها .

إن هذه المطالب بالغة السذاجة . كما لو كانت اسرائيل منطقة متطرفة بعيدة أو خلفية منعزلة لامبراطورية شاسعة يفتقد العالم الحصول على معلومات منها . على العكس من ذلك . اسرائيل دولة ديمقراطية ، مجتمع مفتوح مغم بالحيوية ذو صحافة حرة .

إن مجتمعنا يستند الى حكم القانون ، يحافظ على الديمقراطية والحرية في ظل أكثر الظروف قسوة . وعلاوة على ذلك فإن اسرائيل على الأرجح أكثر البلدان اختصاراً وتحليلاً ومراقبة وإذاعة لأخبارها على سطح الأرض . وإن الحشد الضخم من المراسلين والصحفيين ومراسلي التلفزيون والمصورين ورؤساء المكاتب الأجانب المقيمين في اسرائيل ليسوا بحاجة بالتأكيد الى بعثات دولية ليقوموا بعملهم ؛ وكذلك الممثلات من الرسميين الأجانب والبرلمانيين والدبلوماسيين والسياسيين وبعثات تقصي الحقائق والعاملين في مجال حقوق الانسان الذين يجوبون الاراضي يوميا ، وأيضا حشد الامم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى التي تقدم خدمات شاملة الى السكان المحليين بتعاون اسرائيل الكامل .

فلا يكون هناك سوء فهم . إن اسرائيل سترفض أي مساس بسيادتها وسلطتها حتى على هيئة تغيير مهمة أفراد الامم المتحدة وغير ذلك من المطالب .

لقد ظلت اسرائيل دائما عرضة لتمحيص دولي مفرط . وفي ظل هذا الوله السذي لا يقاوم ، لا غرابة في أن أحداثا ذات حجم أكبر وخطورة أشد تمر دون أن يلاحظها هذا المحفل تماما . بينما كان مجلس الأمن مشغولا بإدانة اسرائيل هذا الشهر ، ذبح السوريون وعملآؤهم ٧٠٠ لبناني مسيحي . وبينما كانت الخطب الجوفاء تلقى في هذا المجلس قتل ٣٠٠ هندوسي في مظاهرات في الهند .

وخلاصة ذلك لا يمكن التهرب منها . النفاق بالنسبة لاسرائيل تمثل في الاخذ بمعياريين . وازدواجية المعنى ضد اسرائيل أدت الى معيار ثلاثي . والنتيجة الهزلية هي أنه عند معاملة اسرائيل ليس هناك معيار على الإطلاق .

هذه هي نتيجة السياسات المستحقة ، ليست دراسة الحقائق في حد ذاتها . فالحقائق ليس لها دور في هذا ، لكن الحقائق قائمة ، والحقائق أن متظاهرين غوغاء يصل عددهم ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ مشاغب هاجموا بالاحجار الثقيلة والصخور والاجسام المعدنية عشرات الآلاف من الحجاج اليهود الذين كانوا يتعبدون في صلاة أمام الحائط الغربي ٥٠ قدما أسفل جبل الهيكل وسط احتفال يهودي . وإذا استغلوا حدة التوترات في المنطقة وانتهزوا التركيز المكثف للمصلين اليهود في المكان ، ونسوا بشكل كبير الأماكن المقدسة الاسلامية واليهودية وانتكح زعمائهم سلطاتهم الدينية . إن المؤذنين ، الذين مهمتهم المقدسة هي دعوة المؤمنين الى الصلاة ، اشعلوا المشاعبين باستخدام مكبرات الصوت لمهاجمة المتعبدين اليهود عند الحائط الغربي . ودعا المحرضون الى الجهاد - الحرب المقدسة - والى ذبح اليهود . وتسبب هذا في نشوب شجار أدى الى وقوع وفيات واصابات مؤسفة .

والحقائق أنه منذ ١٩٦٧ اتجهت حكومة اسرائيل الى التراضي لتجنب الحساسيات الاسلامية بشأن جبل الهيكل . وهذا التسامح التقليدي وطئ بالاقدام .

بينما اسرائيل تكفل حرية العبادة لجميع سكانها ، فإن هذا لن يستبعد المواطنين اليهود بكل تأكيد . وسنواصل العمل على ضمان احترام المصالح الدينية العالمية في القدس احتراماً دقيقاً . ومع هذا فإن الخومينية التي تحكم ايران لن يسمح لها بأن تعربد في القدس . إن اسرائيل ستحترم قبة الصخرة ، ولكنها لن تسمح لها بأن تُحوّل الى قبة الصخر .

لقد اندفع مجلس الأمن الى الحكم دون مراعاة أي من هذه الحقائق . لكن الحقائق لا تزال قائمة .

إن المجتمع الاسرائيلي ، من ناحية أخرى ، وهو يعبر عن أسفه وحزنه العميقين في وجه العنف ، طالب بمعرفة الحقيقة . وعينت اسرائيل لجنة مستقلة مكونة من ثلاثة أفراد لا يرقى اليهم الشك للقيام بذلك . وأنهت اللجنة تحقيقها يوم ٢٥ تشرين الاول/ اكتوبر . وأعلن التقرير ونتائجه ، واعتمدته الحكومة وبعث به الى الامين العام . وهذه العملية دلت مرة أخرى على تميز اسرائيل باعتبارها ديمقراطية قوية نابضة بالحياة .

إن التركيز الممل على المأساة التي وقعت في القدس لهو محاولة فاشلة من الاساس ، والهدف منه ليس توكيد الحقائق . أنه ، بالاحرى ، محاولة مكشوفة لانتهاك سيادة اسرائيل في عاصمتها نفسها ، القدس . وليس في نية اسرائيل أن تستجيب لهذه الجهود .

ندرك جميعا إن قضية اسرائيل لن تحظى بجلسة امتناع عادلة في هذه المنظمة أو بالحكم عليها بما تستحقه بنزاهة . مع ذلك ، لا يمكن لاسرائيل أن تتغلى ، ولن تتغلى ، عن حقوقها وسيادتها لأن مجلس الامن والجمعية العامة والهيئات الأخرى تناصبها العداء ليس إلا .

ومهما كانت العواقب ، فلن تحيد اسرائيل عن البحث عن ضالتها في السلام .
فاذا أردنا معالجة الجوانب السياسية للحالة ، فالحل ليس في التهديدات ، وإنما في السلام .

واذا أردنا معالجة الجوانب الانسانية للوضع ، فالحل ليس في إرسال مفتشين ، وإنما في السلام .

واذا أردنا معالجة الجوانب الدولية للموقف ، فلن يكون الحل في التدخل ، وإنما في السلام .

وعلى الذين توجه إليهم أصابع الاتهام ، الذين يتحملون مسؤولية غياب السلام ، أن يقدموا الجواب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل اسرائيل على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

المراقب عن فلسطين طلب الكلمة . وأدعوه إلى إلقائها .

السيد القدوة (فلسطين) : سأؤخر الاختصار . تقدم المندوب الاسرائيلي

الآن ، كممثل لاعدائنا ، بهذه المداخلة "العظيمة" . ونحن ، حقيقة ، لا نريد أن نرد على هذه المداخلة لاننا يمكن أن نشعر حتى بالرضا عندما يقوم المندوب الاسرائيلي بتقديم مداخلات من هذا النوع أمام مجلس الامن .

أريد أن أشير فقط إلى السخافة والكذب المباشر الذي ورد في هذه المداخلات عندما تحدث عن النداءات الموجهة من مكبرات الصوت على المساجد ، من المسجد الأقصى . تكلم عن التحريض وباللغة العربية "اذبح اليهود" .

لدينا شريط فيديو مّصّور من قبل مصدر محايد . يتضح في هذا الشريط بشكل قاطع طبيعة النداءات الموجهة من مكبرات الصوت . لذلك ، نطلب منكم ترتيب عرض هذا الشريط على أعضاء المجلس ، لنستمع كيف كان هؤلاء يدعون إلى الهدوء ويطالبون الجنود والشرطة الاسرائيلية بوقف إطلاق النار والتفاوض .

بعد ذلك نشعر ، حقيقة ، باحباط سياسي من هذا النوع من المداخلات . لأن ما يجب أن نقوم بعمله في إطار هذا المجلس هو محاولة التوصل إلى لغة جديدة ، لغة يمكن أن تقود إلى بناء السلام بين الأعداء ، وليس لغة كل ما تنتج هو تثبيت الحقد والكراهية والمواقف الخاطئة .

السيد الاشطل (اليمن) : اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بخالص

التهاني لتوليكم رئاسة هذا المجلس في هذا الشهر الذي مما لا شك فيه سيكون حافلاً بالنشاطات كالشهر الذي سلف . وانني لواثق بأنكم ستقودون أعمال المجلس بنجاح .

أود أيضا بهذه المناسبة أن اتقدم بالشكر للسيد السفير ديفيد هاناي لما قام به من عمل مرموق في قيادة أعمال المجلس في الشهر الماضي .

ما كنت أود في هذه المرحلة أن أتدخل في أعمال المجلس ونحن في حالة إعداد مشروع قرار خاص بهذا التقرير المعروض أمامنا . وقد كنت أعد نفسي للتحديث إلى المجلس بالاتصال بمشروع القرار الذي نتمنى أن نتقدم به إلى المجلس في أسرع وقت ، ونصوت عليه قبل نهاية الاسبوع . وعندما يحين الوقت سيكون لوفد بلادي حديث حول التقرير وحول مشروع القرار .

أود في هذه المداخلة فقط أن أعلق على مداخلة السيد السفير الاسرائيلي . لم يكن مستغربا أن تكون أول كلمة للمندوب الاسرائيلي الدائم الجديد من النوع الذي استمعنا إليه ، فهذه مدرسة متكاملة في السياسة الاسرائيلية أساسها

الهجوم ومحاولة تضييع المواضع وتغيبها بإطلاق الاتهامات على الدول الاخرى . فبدلاً من أن يركز السفير الاسرائيلي على التقرير الذي هو أمامنا ، وبدلاً من الرد على مجموعة من الملاحظات التي طرحت في هذا التقرير ، أخذ المندوب الاسرائيلي يهاجم يميننا ويسارا الدول العربية ولم يسعف حتى الهند وايران .

اننا نناقش هذا التقرير الذي يحتوي على مستخلصات مهمة جداً تتعلق بحماية الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة . ولم يأت هذا التقرير من فراغ . لقد أتى لأن اسرائيل رفضت ذهاب وفد من الامين العام لزيارة القدس وفي ذلك رفض وتحدٍّ لمجلس الامن . إن ذلك الرفض هو الذي أدى إلى أن يقوم السيد الامين العام ، مشكوراً ، بكتابة هذا التقرير انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لديه وعلى ضوء القرارات ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) .

لب الموضوع في هذا التقرير هو حماية الفلسطينيين . وعندما نتحدث عن حماية الفلسطينيين فلا بد من إشارة نقطتين اثنتين : أولاً ، اللجوء إلى اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تحمّل اسرائيل مسؤولية الحفاظ على الامن وحماية القاطنين في الاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس .

وهنا نجد أن الرد الاسرائيلي يتكون من شقين . الشق الاول يرفض انطباق اتفاقية جنيف قانونا على الاراضي العربية المحتلة ويدعي فقط أن اسرائيل تراعي النصوص الانسانية لتلك الاتفاقية . ويصور الممثل الاسرائيلي بأن في ذلك نوعا من السخاء ونوعا من الرحمة . أما الشق الثاني فربما يتعلق بالقدس العربية أو القدس الشرقية . فاسرائيل ترفض رفضا قاطعا حتى الحديث عن القدس الشرقية . ولذلك رفضت الذهاب وفد الامين العام الى القدس . وهي ترفض أي نشاط أو أي عمل لمجلس الامن يتعلق بالقدس . فيأذن بالنسبة للنقطة الاولى المذكورة في تقرير الامين العام لا نسمع من اسرائيل إلا الرفض والتحدي . فهي ترفض اتفاقية جنيف الرابعة قانونا ، وهي ترفض انطباقها على القدس على اعتبار أنها مدينة اسرائيلية .

ليس وفد اليمن هو الذي يصر على أن اتفاقية جنيف تنطبق على الاراضي المحتلة وكذلك القدس . إن جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، كلها ، تقر بذلك إلا اسرائيل . ويستغرب الوفد الاسرائيلي عندما يكون للأمم المتحدة موقف من ذلك .

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بضرورة ارسال قوات سلام لمراقبة الوضع ومن أجل التسهيل والمساعدة في حماية الفلسطينيين . وهنا طبعا لا نسمع من الوفد الاسرائيلي إلا الرفض والتحدي فاسرائيل لا تقبل أن تذهب مثل هذه القوة . وكيف يمكن لها أن تقبل ذلك وهي لم تقبل الذهاب وفد من السيد الامين العام مشكّل من ثلاثة أعضاء .

إن مجلس الأمن يتعامل مع دولة لا ترفض فقط قرارات هذا المجلس بل تتحداه . لن ينجّر وفد بلادي الى المهاترات والحديث والتعليق حول ما يحصل في العالم . ومهما قيل فإننا سنظل نركز على حقوق الشعب الفلسطيني ، وعلى الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، وعلى القدس الشرقية ، وعلى الجولان التي ضمتها اسرائيل ، وعلى الشريط الجنوبي من لبنان الذي تتصرف فيه اسرائيل في هذا الوقت ، وعلى تحديات اسرائيل لمجلس الأمن ، وعلى انتهاك اسرائيل للقانون الدولي . وعندما نفعل ذلك لن نستغرب أن يأتي السفير الاسرائيلي ويعتبر بأن هناك ازدواجية في التعامل ،

لأن المقياس الاسرائيلي لا يتمشى مع المثل والقيم التي يعكسها ميثاق الأمم المتحدة ومع القانون الدولي والاعراف الدولية .

إذا كان هذا هو الرد الاسرائيلي على تقرير الأمين العام فاعتقد أننا قد تنبهنا الى ضرورة اصدار قرار يليق بسمعة مجلس الأمن ، يؤدي الى شيء من التماك في موقف مجلس الأمن ازاء انتهاك قراراته وانتهاك القانون الدولي ، ويظهر لاسرائيل ، ولو لمرة واحدة ، أن مجلس الأمن يمكن أن يتخذ اجراءات رادعة ، بما في ذلك اجراءات تقترب من الفصل السابع لتعلم اسرائيل أن مجلس الأمن في هذا الوقت وفي هذا الزمان ليس مجلس الأمن الذي كان في السابق عندما كانت تستفيد اسرائيل من الخلافات على مستوى العلاقات الدولية . أما الآن ، وهذا المجلس موحد الى أبعد الحدود ، ونحن نعمل كفريق واحد ، وقد أثبتنا ذلك في الثلاثة أشهر الماضية ، فإن على اسرائيل أن تتوقع معاملة خاصة ، ليست خاصة باسرائيل وانما معاملة تعكس فعلا جدية المجلس وتماسكه في تعامله مع جميع القضايا بنفس المقياس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمن على

العبارات الرقيقة التي وجهها لي . طلب السيد ممثل العراق الكلمة وأدعوه الى شغل مكان على مقعد المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الانباري (العراق) : سيدي الرئيس ، ابتداء اسمحوا لي أن

أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ، وأنا واثق بأنكم ستديرون جلسات وشؤون المجلس بالكفاءة العالية المعروفة عنكم . كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديري للجهود الثمينة التي بذلها سلفكم السفير هاناي .

كنت أنوي أن أتكلم بشيء من الاسهاب في فرقة قادمة حينما يواصل المجلس جلساته للنظر في مشروع القرار الذي أمامه . ولكن ما قاله ممثل الكيان الصهيوني قبل دقائق دعاني الى الرد عليه لأنه ليس فقط سمح لنفسه بأن يكيل التهم يساراً ويمينا لكل عضو من أعضاء هذا المجلس ، ولكن لأنه ركّز على بعض الأكاذيب الكلاسيكية الاسرائيلية التي أحب أن أفضحها الآن لعله يقتنع بعدم تكرارها مستقبلا .

إن الكيان الاسرائيلي يكاد يكون في الواقع الكيان الوحيد بالعالم الذي يرأسه ارهابي محترف لا تزال بعض السلطات العرفية تطالب به لمحاكمته ، وهو المدعو شامير . إن الكيان الاسرائيلي هو الكيان الوحيد في العالم الذي تحكمه منظمة سرية هي الموساد وليس مجلس الوزراء أو مجلس النواب . إن الكيان الاسرائيلي هو الكيان الوحيد الذي تُباع وتُشترى به المقاعد الوزارية والمجالس النيابية بالرشوات العلنية .

إن ممثل الكيان الاسرائيلي يتشدد بأن بلاده تنعم بالحرية والديمقراطية ولكنه ينسى ان بلاده هي التي تجهز السلاح لعصابات تجار المخدرات وتقوم بتدريبهم وترسل لهم المساعدات العسكرية .

إن الممثل الاسرائيلي يدعي أن بلاده فيها حرية للصحافة و أجهزة الإعلام ، ولماذا يحاول مجلس الأمن إرسال بعثة من الأمم المتحدة للتحقيق او لضمان حماية المواطنين الفلسطينيين . ولكننا كلنا نعرف وقرأنا في الصحف الفضيحة التي تناولت وزارة الخارجية الاسرائيلية والتي تعين موظفيها ليقوموا بكتابة التقارير الصحفية وتوجيه الأسئلة التي تخدم مصالح النظام الاسرائيلي .

إن ممثل الكيان الاسرائيلي يتشدد بأن بلاده لم تدعم عربياً واحداً حتى الآن ، لكنه ينسى أن عصابات اسرائيل والشرطة الاسرائيلية تقوم يوميا بقتل الاطفال والرجال في الشوارع وعلى مرأى ومسمع العالم أجمع دون اتخاذ أي إجراءات ضدهم . وحتى في الحالة الأخيرة حينما قامت الشرطة الاسرائيلية بقتل العشرات من العرب ، فإن إسرائيل لم تتحرّج من تعيين لجنة يرأسها رئيس الموساد السابق للتحقيق في كيفية حماية اللاجئين أو الفلسطينيين العرب في الضفة .

ختاماً ، لقد سمح ممثل الكيان الاسرائيلي لنفسه أن يقتبس بعض الكلمات عن رئيس الجمهورية العراقية ، ولكني أقول هنا إنه مرة أخرى مارس حرفته في التزوير والتحريف والكذب حيث أن ما نقله عن الرئيس العراقي كان من بين أفكاره وتحريفه ولا يمثل الحقيقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل العراق على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

لم يعد هناك متكلمون آخرون . سيحدد موعد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمتابعة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال ، بالتشاور مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠